# أيـــن كـانـت دولـــة الـقـانـون عـنـد خـطـف الـبرلمـان؟

**يبـدو للبعيد وكأن قـول رئيس الوزراء بـأن " لا استجواب، ولا سحب ثقـة إلا عندما نصحح وضـع المؤسسة التشريعيـة . . بعد اختطاف البرلمان " يبدو و كأنه قول لمصلح أو سياسي يبذل الجهود في سبيل تصحيـح مؤسسـات الحكـم لصالـح الشعـب، أو أنها هي السبـب في ما تعيشـه البلاد . . و ليس بسبب سياسة وإجراءات حكومته، و هيمنة كتلتـه البرلمانية على البرلمان ذاته مـن خلال " التحالف الوطني " الكتلة الأكبر فيه . .**
**و كأن المواطـن العـادي بمعاناتـه اليوميـة لا يعـرف أن المؤسسـة التشريعيـة المقصودة هـي ذاتها التي أوصلت المالكـي بقراراتها إلى رئاسة الوزراء، وسط إجراءاته الفردية.**

د. مهند البراك

كرئيس وزراء الدورة السابقة لانتخابات الدورة الثانية . و تهديداته حينها سواء بقطع الانتخابات و باتهامه مفوضية الانتخابات المستقلة بالتحيّز و الرشوة عند ميلان الكفة لصالح منافسيه، وسط تأكيدات و تهديدات رئيس الجمهورية الإيرانية نجاد علناً، بضرورة فوزه هو . . ليدافع المالكي بعد أن ضمن موقعه بتوافق الكتل، عن قرارات المفوضية رغم اعتراضات كتل مهمة على عملية الانتخابات و اتفاق المحكمة الدستورية معها بعد ذلك بقرارات . . ثم بممارسة أعضاء من حزبه و رجاله تهديدات وإغراءات متواصلة، سواء خلال عملية الانتخابات التشريعية ذاتها أو في تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر بعدئذ. و فيما يرى كثيرون في ذلك القول خروجاً على الدستور الذي بقي يدعو إلى الالتزام به إلى قبل أيام، فإنهم يتساءلون أمن المعقول أنه لم يلاحظ إلا الآن، ابتعاد مسيرة الحكم عن الحياة اليومية الصعبة للمواطن، التي يتحمّل هو مسؤوليتها الأولى كرئيس للحكومة. و حزبه الذي تمارس قيادته دور الحزب الحاكم. ؟ ألا يلاحظ نتائج ما قامت و تقوم به التهديدات و العطاءات من خزينة الدولة لتجميع المؤيدين الذين تثار عليهم أنواع التساؤلات بسبب السرقات الفلكية و غض النظر ؟ وقرارات صادمة لتقريب المؤيدين وصلت إلى الاعتراف بالشهادات المزورة كأمر واقع . . فيما يواجه المطالبون بحقوقهم الطبيعية في الخدمات و الإصلاح بالرصاص الحي . .

بعد تصاعد سياسة حكومته في اتّباع سياسة "حافة الهاوية". عليّ و على أعدائي. بتهديد الكتل المتنفذة الأخرى بكشف ملفات غسيلها، حتى صارت التهديدات متقابلة، و صارت لا تهدد إلاّ بسقوط معادلة الحكم بالمحاصصة. فيما يرى مراقبون أنه يستند في سياسته تلك إلى النجاحات التي حققها في دورته الأولى في تحسين الأمن و كسب بها ود الأمريكيين و الساسة الإيرانيين حينها، و وظّفها. باتفاقات عليا لم تعلن. لضمان فوزه في الدورة الحالية مدعوماً بشكل ثابت من ساسة إيرانيين، مادام نهجه كرئيس الحكومة و القائد العام للقوات المسلحة يفيد السياسة الإيرانية . .

فيما تصعّد حكومته، بمناصبها اللادستورية التي غلب على وزرائها العسكريين و الأمنيين و مدرائها طابع الـ "الوكيل" . . تصعّد ممارساتها في كتم الأفواه، و تهمل التنبيهات المخلصة ومشاريع الإصلاح بل تلاحق المطالبين و المعترضين دستورياً على إجراءات، بالسجون و التعذيب. وفق بيانات تتواصل للمنظمات و المؤسسات القانونية و الإنسانية، الداخلية والعالمية. ، فيما يُطلق سراح و يقرّب مجرمون و إرهابيون معروفون . .

و يرى خبراء أنه و مقرّبيه، بمراهناتهم الصمّاء على قرارات حكومة نجاد الإيرانية و قرارات دوائر الغرب فقط ومحاولتهم توظيفها له، دون الانتباه للدور الأساسي للمصالح النفطية و الأمنية المتغيّرة في رسم السياسات . . و دون الاهتمام حقاً بحقوق شعبه بالحياة و الحرية، و تدني درجة مقبوليته بين أوسع الأوساط الشعبية، و تغيّر التوافق الذي أوصله . . يعكس فهما قاصراً حتى لمحاولة تقليد قبول الإدارة الأميركية فوز زعيم الإخوان المسلمين السيد مرسي بالرئاسة المصرية، المرتبطة بظروف مصر و حركاتها و قواها الشعبية ومؤسستها العسكرية . .

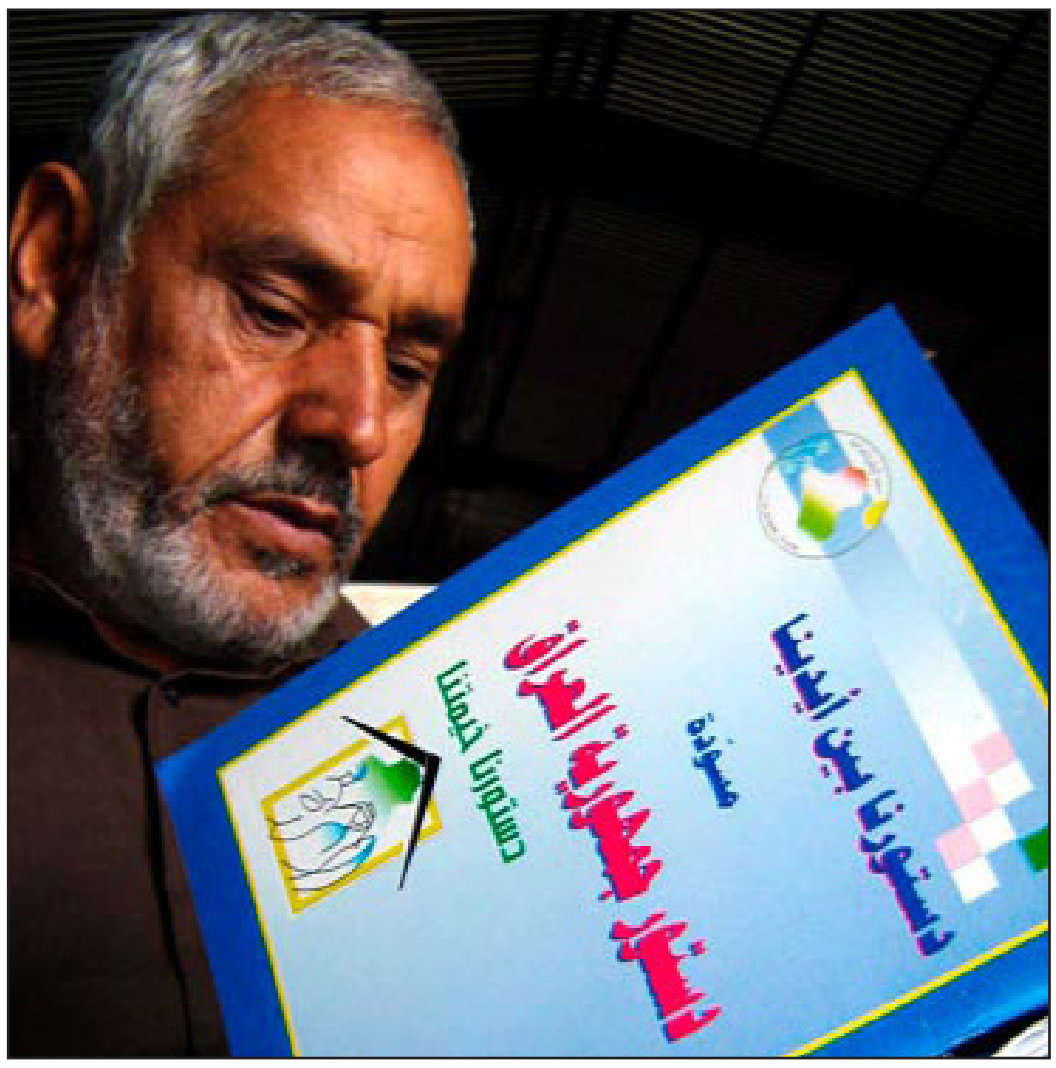

الدستور .. السياسيون يحتجون به ويخرقونه

و لابد من التذكير هنا، أن حب السلطة و الانفراد بها هو الذي دفع الدكتاتور صدّام إلى تحطيم حتى قيادات حزبه و إلى مسخه ليسبّح بحمده، لضمان وصوله غالى الرئاسة و الاحتفاظ بها عائلياً، فكبّد شعبه و المنطقة خسائر فادحة. و هو ذات الحب الكريه الذي أوصل هتلر الذي جاء بانتخابات برلمانية، إلى فكرة الرايخ الثالث و "جئنا لنبقى"(١) لمحاولة السيطرة على النظام الاقتصادي العالمي. بدفع من رؤوس الأموال الباحثة عن أسواق (٢) . و كبّد بذلك العالم و البشرية خسائر هائلة، بعد أن دمج السلطتين التشريعية و التنفيذية بيده بالعنف و الأموال، بتوظيف التناقضات المحتدمة الجارية آنذاك ليكون هو أعلى الجميع " الفوهرر" (وفق القانون !).

و فيما يرى متخصصون، أن قيام حكم إسلامي في البلاد على غرار إيران ١٩٧٩، لن يكون ممكناً، لجملة من الظروف العالمية و الإقليمية التي جعلت من نظام ولاية الفقيه الإيراني ذاته، سبباً في حدوث أنواع الأزمات و الآلام للشعوب الإيرانية و المنطقة من جهة . . و بسبب فشل نظام المحاصصة الطائفية و العرقية القائم الذي صار يدور في حلقة لا يتمكن من الخروج منها حتى إن توفرّت النية في إصلاح أوضاع الشعب، في غياب ضامن للتوازن المدني . . كالمؤسسة العسكرية المصرية في ظل فوز الإخوان المسلمين بالرئاسة هناك، بمنظور الإستراتيجيين الأميركان، مثلاً.

يرى آخرون بأنه رغم القليل الذي تحقق، فإن السيد المالكي قد ذهب بعيداً في فرديته و إجراءاته المنافية للدستور . . من ضرب المتظاهرين بالرصاص، اضطهاد الصحافة والصحفيين، استخدام ملفات الأمن و النزاهة كسلاح لمواجهة المنافسين و كسب الأتباع داخل و خارج كتل البرلمان، إلى السيطرة على الهيئات المستقلة و القضاء و غيرها . . حتى صارت دعواته للحوار مع مخالفيه لا يمكن الركون إليها بسهولة، لسرعة انسحابه مما يتفق عليه إن وجد ما يحقق له هو مكسباً إضافيا للاستئثار بالحكم، بل إن سلوكه آنف الذكر أبعد المرجعية الشيعية العليا عن تأييد حكومته، بعد أن صار سلوكه السياسي معروفاً طيلة تجربة ٦ سنوات على حكمه كرئيس وزراء . . و يتساءل آخرون بأنه قد يرى أن سلوكه هو الصحيح (!) في إطار فكره و أيديولوجيته الداعية لقيام حكم ودولة إسلاميين، وإلا لماذا يدعو إلى حل البرلمان و إلى إجراء انتخابات جديدة؟ كجواب على و هروب من المساءلة الدستورية الأصولية كما يجري في البلدان الدستورية، و وفق بنود الدستور العراقي، الذي أقسم على حمايته؟ أليس ذلك أكثر إيلاماً من رفض الهاشمي نائب رئيس الجمهورية ؟

(1) لاحظ تعبير (ماننطيها) للمالكي باللهجة العراقية، بأنه لن يسلّم السلطة لأحد غيره .

(2) لاحظ الصراع العنيف لرؤوس الأموال الإقليمية الباحثة عن أسواق في جعل العراق أسواقها، لتصريف بضائعها المتخلفة و الكاسدة : الإيرانية المحاصرة، التركية، الخليجية و العربية، إضافة إلى صراعات النفط بين الكواسر الدوليين الكبار من غربيين و شرقيين . . التي تبحث عمّن يحقق لها أهدافها من الكتل العراقية المتنفذة، مهما كانت خسائر الشعب .

# حـــرب شـــــوارع ســـيـاســـيـــة

هناء مهدي

تصاعدت وتيرة الصراع بين التيارات السياسية في الأشهر الأخيرة وما زالت، إلى حد مخيف، وكالعادة لم يقف الصراع عند حدود المنطقة الخضراء بل تجاوزها ككل مرة ليلقي بظلاله على الشارع العراقي ويتحول أيضا ككل مرة إلى لغة الموت والدمار، لكن المختلف في الصراع الراهن أن القواعد الشعبية دخلت طرفا فيه وأصبحت المعارك الألكترونية على موقعي (الفيس بوك وتويتر) مسرحا لحرب ضارية بين أنصار أحزاب سحب الثقة عن رئيس الحكومة ومناوئيهم المتمسكين بهذا الرئيس، وبحسب ما يقال إن هذه المعارك الكلامية تطورت لتصل إلى حد القرصنة الألكترونية.

المشكلة ليست في الصراعات بين الأحزاب والساسة ،فهو أمر اعتدناه منذ تسع سنوات، فعلى ما يبدو أنهم لا يجيدون غير ذلك، لكن عندما تصل هذه الصراعات إلى مرحلة التأييد الشعبي فهنا تكمن الخطورة.

التوتّر بين الأحزاب السياسية موجود في العراق، أما كيف نقرأ هذا التوتر، فالملاحظ أن معظم القوى السياسية العراقية لا تدرك جيداً ضرورة الاختلاف، بل أنها تفسر الاختلاف في وجهات النظر على أنه دعوة للاحتقان، ولو أدركت هذه القوى أن علامات الصحة في العمل السياسي تقوم على أساس الاختلاف لما وصلت إلى حالة التوتر المتأزم هذا ولجنبوا الشارع العراقي تداعيات احتقانهم وما نتج عنه من ردود أفعال خطرة.

الأمن والاستقرار للمشكلة العراقية يحتاجان إلى معالجات لا تقتصر فقط على الإجراءات الأمنية والاستعراضات العسكرية التي تشهدها شوارع بغداد خلال هذه الأيام، لأن الإشكالية في القضية العراقية ذات أبعاد سياسية أولاً وأخيرا، والتراشقات الإعلامية بين الكتل والشخصيات السياسية وتنابزهم من على شاشات التلفاز لا توفر معالجة سياسية تضمن الأمن والاستقرار وكذلك هو الحال بالنسبة للحلول الأمنية والعسكرية فهي الأخرى لا توفر الضمانات الكافية لحل هذه الإشكالية.

ونقصد بالحلول السياسية البدء بإجراءات عملية لبناء الدولة العراقية المدنية، وهذا البناء يقتضي بالضرورة دستوراً مدنيا متماسكا غير مهلهل ومكتمل لا منقوص كالذي لفقته الجمعية الوطنية على عجالة وكأن من كتبوه كانوا يطمحون إلى الدخول في موسوعة غينيس للأرقام القياسية، دستور يتفق عليه الجميع ويحترمونه لا دستورا يختلفون عليه ويحتقرونه، لذا من المهم تعديل الدستور الحالي، أو بالأحرى إعادة كتابته من جديد من قبل خبراء متخصصين لا ساسة يجهلون ما يفعلون ويلزمون أنفسهم بقوانين وثوابت ومن ثم يتملصون منها ويتجاهلونها.

ثمة مشكلة أخرى في الصراعات السياسية العراقية تتمثل بأطراف الصراع، فمن الطبيعي أن تشهد الأنظمة الديمقراطية صراعا بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أو حتى بين المعارضة البرلمانية والكتل البرلمانية التي انبثقت منها الحكومة، إلا في العراق فالأمر مغاير تماما، حيث هناك صراع محتدم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبين أعضاء الحكومة أنفسهم أيضا، وصراع بين الكتل البرلمانية – إذ لا توجد معارضة في البرلمان العراقي – بل الأكثر غرابة أن هناك صراعا بين أحزاب الكتل البرلمانية التي شكلت الحكومة، وهذا ما يثير الضحك والاشمئزاز، وكأن العملية السياسية في العراق حلبة لصراع الديكة، لا وسيلة لتحسين الأوضاع والسير بالبلد والمواطنين نحو الأفضل.

إن جوهر العملية الديمقراطية هو صراع بين التيارات السياسية المختلفة للتأثير في سياسة الدولة وتوجيه العملية السياسية بما يخدم المصلحة العامة للبلاد، أما الصراع الحالي بين الساسة فهو صراع من اجل مصالح ومكاسب حزبية انعكست بشكل فوضى مدمرة على الساحة العراقية وهذا ليس في صالح أطراف الصراع ذاتها وعليهم إدراك خطورته.

من حيث المبدأ لابد من أن يكون البرلمان بمنأى عن أية إجراءات رادعة لتعزيز المناخ الديمقراطي تحت القبة البرلمانية واحتواء الاختلاف في وجهات النظر وتوظيفها للصالح العام باعتباره المكان الأنسب لهذه المفاهيم كما يفترض أن لا تدخل وجهات النظر في دائرة الاحتراب السياسي ولا سبيل إلى معالجة الاختلاف إلا عبر الحوار الهادئ في أجواء برلمانية وسياسية متفهمة للقيم الديمقراطية، وهذا ما لا نشهد في برلماننا الكاريكاتيري.

البرلمان هو صورة مصغرة عن الواقع السياسي للمجتمع العراقي، وأعضاؤه هم ممثلو الشعب الذي صوتّ لهم، ما يعني أن الشعب هو القناة التي يمر عبرها صراع الأحزاب للوصول إلى مراكز صنع القرار وبسط النفوذ.

إن حالة التراشق والتقاذف بين الأحزاب السياسية وما يترتب على ذلك من توتر بين الأحزاب هو عدم تبلور ثقافة وطنية أولا وثقافة ديمقراطية ثانياً، وفي ما يتعلق بالثقافة الوطنية ألاحظ أن القسم الأكبر من الأحزاب السياسية غير قادرة على تغليب مصلحة الوطن على مصالحها الخاصة لذا تندفع بحماسة كبيرة كدفاع عن مصالحها الخاصة على حساب المصلحة الوطنية وتتحول مصلحة الوطن والمواطن إلى مجرد شعارات وأقنعة مزيفة سرعان ما تنكشف عند أول تصادم بين مصالحها ومصالح الوطن.

أعتقد أن هذا يكشف عن وجود خلل في البنية الفكرية والمنظومة المعرفية التي تقوم عليها هذه الأحزاب حيث أن أغلبها ينظر إلى السياسة على أنها ساحة صراع عنيف بين طرفين يتوقف بقاء أحدهما على زوال الآخر، ما يعني أن السياسة في منظور هذه الأحزاب إقصائية انقلابية قوامها إلغاء الآخر وتهميشه واحتكار الحقيقة من طرف واحد وتغييبها عن الطرف الآخر . وأعتقد أن هذه الرؤية مسؤولة عن حالة الاحتقان والتوتر التي امتدت آثارها السلبية إلى العملية السياسية برمتها والعلاقة المجتمعية بين العراقيين .

إنها أفعال منفلتة وموجهة في آن معاً، حيث أن بعض الأحزاب السياسية الرئيسية جعلت من نفسها وصية على القومية أو الديانة أو المذهب الذي ينتمون إليه، ما جعل العمل على إذكاء روح المواطنة واعتمادها كأساس لطرح برامجها السياسية حلما بعيد المنال، ناهيكم عن ردود الأفعال السلبية وغير المنضبطة المغلفة بسوليفان الرياء السياسي الذي يخاطب ضمنياً أولئك الذين فقدوا امتيازاتهم ومصالحهم والذين هم بأمسّ الحاجة إلى إعادة تأهيلهم ودمجهم في العملية السياسية، بالإضافة إلى عوامل أخرى تندرج تحت عناوين المراهقة السياسية والمصالح الذاتية والحزبية والضيقة ،كل ذلك هيّأ الأجواء لردود أفعال منفلتة أحيانا وموجهة أحيانا أخرى.

من المؤكد أن للبرلمان تأثيراً مباشراً على احتواء الأزمة السياسية إذا ما التزم بتطبيق نظامه الداخلي واستخدم سلطته التشريعية للحد من الانعكاسات الخطرة للاحتراب السياسي بين الأحزاب والشخصيات المنضوية تحت قبته التي تروج للقومية والدين والمذهب على حساب الهوية الوطنية وإطلاق يد القضاء لملاحقة الخارجين على القانون بعيداً عن الصفقات السياسية بالتأكيد سيحمل رياح التغيير والتحول نحو مجتمع ديمقراطي معاصر.

كما لابد للأحزاب والتيارات السياسية المتصارعة من توقيع ميثاق شرف تلتزم به جميع الأطراف للخروج بالعراق من عنق الزجاجة وتهيئة المناخ المناسب لغرض الأمن والاستقرار السياسي والمباشرة بمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتجاوز العقبات الكثيرة التي تعرقل إعادة الإعمار والنهوض بالعراق الجديد.

طبعا هذا إن كانوا كما يدّعون أصحاب قضية اسمها العراق الجديد، أو كما يسوقون بين الحين والآخر إنهم جاءوا لخدمة العراق والعراقيين، أما إن لم يكونوا كذلك – وهو ما نراه واقعا – لا أمل بالتغيير والإصلاح إلا من خلال تغيير منظومة الفكر الاجتماعي ليكون المجتمع هو من يغير للأفضل ويختار الأصلح، ولربما أزمة سحب الثقة الأخيرة سيكون لها دور فاعل في هذا التغيير الاجتماعي إذ أنها كشفت الكثير من الأقنعة الزائفة وفضحت الكثير من الخفايا المخجلة، كما شخّصت على رؤوس الأشهاد المنافقين ومن يدّعون التغيير من أجل الإصلاح وكذلك من يدّعون البقاء من أجل الإصلاح، نتمنى أن تكون أزمة سحب الثقة هي القشة التي ستقصم ظهور البعران.

السلمية جوهر الديمقراطية

# النساء .. تهميش متواصل

علي حسين عبيد

إذا أراد المعنيون بالإسهام في بناء المجتمع وفقا للضوابط التي تجعل منه مجتمعا معاصرا، فإن ذلك يستدعي منهم العمل بإخلاص وجد للوصول إلى درجة النجاح المطلوبة، من خلال المحافظة على دور المرأة أولا، وهذا الهدف الكبير، لن يتحقق من دون حفظ كرامة المرأة ودعم شخصيتها، وجعلها كيانا قويا له كامل الثقة بنفسه وقدراته التربوية، ودوره في الحياة عموما، لأن المرأة الضعيفة المهانة من لدن الرجل المتعصب، لا يمكن أن تربي طفلا ناجحا واثقا من نفسه، وبالتالي فإن إهانة المرأة وسلبها حقوقها والاعتداء عليها وأهانتها وتحجيمها وإقصاءها، كل هذه الأمور تجعل منها كائنا مشلولا ومركونا في الهامش، لذا فإن المرأة الفاشلة المقصية ستفشل قطعا بتربية النشء وفقا لضوابط المعاصرة والنجاح، ومجاراة التطور العالمي السريع.

إننا نتفق على أن (فاقد الشيء لا يعطيه)، فإذا كانت المرأة الواقعة تحت السلطة الذكورية، فاقدة لكرامتها وشخصيتها وثقتها بنفسها، فمن المحال أن تربي إنسانا ناجحا يمكن أن يخدم المجتمع، ومن هذا المنطلق، ينبغي للرجل وللمعنيين جميعا، من الرجال والنساء من أصحاب القرار، أو من مؤسسي وقادة المنظمات الرسمية والأهلية، المعنية برعاية المرأة وحمايتها، أن يتنبّهوا جميعا إلى خطورة النتائج التربوية، التي يجنيها المجتمع نتيجة لإهانة المرأة والتجاوز على حقوقها.

لذلك يجب أن تكون خطورة التجاوز على المرأة وتهميشها ذكوريا، حافزا لتجنب مثل هذه الأساليب، حفاظا على الدور المهم للمرأة في صناعة المجتمع، ولابد من أن تصبح آليات حماية حقوق المرأة والحد من السلطة الذكورية التي تتحكم بها، نهجا سلوكيا عاما ومعتادا في المجتمع عموما، بمعنى ينبغي العمل من لدن الجميع، لا سيما المعنيين بهذا الأمر، على إشاعة ثقافة احترام المرأة، وصيانة حقوقها، والحفاظ على مكانتها، وشخصيتها، ودورها في الإسهام بصناعة المجتمع المعاصر، من خلال مساندة المرأة للقيام بدورها التربوي أولا، ومن ثم قيامها بالأنشطة الأخرى التي تناسبها، والتي تسهم في بناء المجتمع بصورة عامة.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف مساعي متواصلة ينبغي أن تبادر بها الجهات ذات العلاقة، أو المعنية بهذا الأمر ومن هذه المبادرات على سبيل المثال:

- ضرورة تأسيس المنظمات التثقيفية التي تعمل على نشر الوعي المطلوب بين شرائح المجتمع عموما حول احترام حقوق المرأة وأهمية دورها في المجتمع.
- أن تقوم الجهات المعنية لاسيما الرسمية منها على تأسيس وتطوير المؤسسات والمنظمات التي تختص بالتأهيل الصحي والنفسي والاجتماعي في مجال التثقيف على أهمية المرأة ودورها الاجتماعي الحيوي.
- أن توضع الخطط المطلوبة لمعالجة العنف الذكوري ضد المرأة وتحويل هذه الخطط إلى برامج عمل ملموسة ومطبقة على ارض الواقع.
- أن تُسن القوانين والضوابط التي تسند أخلاقيات وسلوكيات حماية المرأة من مظاهر العنف الذكوري.
- أن يسهم الإعلام عموما في بث وترسيخ سلوكيات مساندة المرأة وحمايتها وتفعيل دورها في المجتمع، وأن يقوم بمحاربة العنف ضد المرأة.

إن وضع العمل من لدن الجهات المعنية بخصوص تحييد العنف الذكوري ضد المرأة، وتطبيق ذلك بصورة فعلية وجادة، من شأنه أن يبني شخصية فاعلة للمرأة، الأمر الذي يعود بنتائج إيجابية ليس للمرأة وحدها بل لعموم المجتمع.